خبراء: الوضع الاقتصادي في اليمن لا يحتمل التأجيل للمساعدات والمنح الخارجية

■ ،،خاص/الثورة

أكد خبراء اقتصاد أن الوضع الاقتصادي في اليمن لا يحتمل التأجيل للمساعدات والمنح الخارجية، مشيرين إلى أن أي تباطؤ في دعم اليمن قد يؤدي إلى تدهور الاقتصاد بل وقد يقود إلى تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية في اليمن .

وقال الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل : إذا كانت المبادرة الخليجية قد أسهمت في الحد من انزلاق اليمن إلى متهاوي التهلكة والحرب الأهلية ،إلا أن تنفيذها لا يقتصر على الجانب السياسي، وإنه يجب أن يمتد إلى الجانب الاقتصادي ،وأن يتم تنفيذ هذان المساران بشكل متوازي حتى يشعر الناس أن هذه المبادرة كانت لها آثار ايجابية انعكست على حياتهم المعيشية والاقتصادية .

ودعا دول الخليج والمانحين إلى القيام بتدخل عاجل لإنقاذ الاقتصاد اليمن من الانهيار.

وكان الدكتور الفسيل قد أقترح في حديث سابق لـ"الثورة" بتقديم دعم مباشر يصل إلى ١٠ مليارات دولار للعام ٢٠١٢م وبدون شروط وبصورة مباشرة من خلال التدخل المباشر .

ويقول: إن الأوضاع الاقتصادية الحرجة في اليمن تتطلب تدخل عاجل من قبل المانحين وفي مقدمته دول الخليج، مؤكداً على ضرورة التفريق بين المساعدات العاجلة التي تحتاجها اليمن من خلال تدخل مباشر وسريع، وبين الحاجة لإنشاء صندوق دولي لدعم اليمن، لأن إنشاء مثل هذا الصندوق يحتاج إلى إجراءات طويلة لتشغيله، وبالتالي يمكن الإعداد لهذا الصندوق خلال العام الجاري .بينما المساعدات ينبغي أن تضخ سريعاً .

ويشير إلى أن الاقتصاد يعاني من ظروف صعبة، وأوضاعه غير مطمئنة ويتمثل ذلك في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والفقر وتدهور الأوضاع الإنسانية وخاصة في بعض المناطق . كما تتمثل صور التدهور في عجز الموازنة العامة للدولة، وتدهور ميزان المدفوعات، وتراجع الاستثمارات المحلية والخارجية، وكل ذلك انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي .

ويضيف الدكتور الفسيل : هذا الوضع يستدعي دعماً عاجلاً لوضع حد للتدهور، وفي نفس الوقت محاولة إنعاش الاقتصاد وأعادته إلى المسار الصحيح والآمن .

انخفاض القروض البنكية قصيرة الأجل إلى ١٤١ مليار ريال

■ ،،خاص/ الثورة

أظهرت إحصائية رسمية أن قروض البنوك التجارية قصيرة الأجل انخفضت في يونيو٢٠١٢م إلى ١٣٦ ملياراً و٦٣٠ مليون ريال مقابل ١٤٠ ملياراً و٩٠٨ ملايين ريال في مايو ٢٠١٢م.

وبينت أن قطاع الزراعة حصل على ٦مليارات و٦٢١ مليون ريال مقابل ٦مليارات و١٩٧ مليون ريال ، فيما حصل قطاع الصناعة على ١٦ ملياراً و٥٠٦ مليون ريال مقابل ١٦ ملياراً و٥٦٦ مليون ريال .

كما بلغت القروض قصيرة الأجل في قطاع البناء والتشييد ٣ مليارات و٧٩٤ مليون ريال مقابل ٤ مليارات و٨٩٧ مليون ريال ، وفي تمويل الصادرات ١٠,٨ مليار ريال مقابل ١٠,٢ مليار ريال ، وفي تمويل الواردات ٣٨ ملياراً و٦٢٤ مليون ريال مقابل ٣٦ ملياراً و٥٣١ مليون ريال .

وبلغت القروض الموجهة لتمويل التجارة في السلع المصنعة ١٩ ملياراً و٨٨٤ مليون ريال مقابل ٢٢ ملياراً و٧٥٧ مليون ريال بالإضافة إلى تمويلات أخرى بـ٤٠ ملياراً و٣٥٤ مليون ريال مقابل ٤٣ ملياراً و٧٣٩ مليون ريال .

اقتصاديون يدعون حكومة الوفاق لمعالجة الاختلالات الاقتصادية المستعجلة

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

دعا اقتصاديون حكومة الوفاق الوطني لاتخاذ العديد من السياسات الهادفة لمعالجة الأختلالات الاقتصادية القائمة في المدى المتوسط (٢٠١١-٢٠١٥م) من خلال تنمية الاحتياطيات النفطية وإدخال بعض القطاعات الاستكشافية الجديدة والبحث عن تقنيات جديدة تساعد على تطوير الحقول المنتجة بما من شأنه زيادة عائدات النفط والاستغلال الأمثل لكمية الإنتاج والاحتياطي المتاح والمحتمل وزيادة الصادرات النفطية لتعظيم عائداتها لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية كما عملت على استكمال التجهيزات اللازمة لاستغلال مادة الغاز الطبيعي من خلال مشروع الغاز المسال والعمل على توسيع رقعة الاستكشافات النفطية والغازية .وكشف تقرير رسمي تنفرد "الثورة" بنشره انه تم إعداد إستراتيجية لتفعيل وتنشيط القطاعات الاقتصادية الواعدة غير النفطية التي تشكل البديل المتاح لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي وبخاصة قطاع الأسماك والأحياء البحرية ومنتجاتها حيث تمتلك الجمهورية اليمنية شواطئ طويلة جداً تصل إلى ٢,٥٠٠كم على البحرين الأحمر والعربي وخليج عدن والمحيط الهندي تجود بأكثر من ٤٥٠ نوع من الأسماك والأحياء البحرية يستغل منها (٦٠ نوعاً) فقط كما يقدر الاحتياطي السمكي السنوي بـ(٩,٠)مليون طن يتيح كمية إنتاج سنوي يبلغ ما بين ٥٠٠-٩٠٠ ألف طن ما ينتج منها لايتعدى٢٦٠الف طن سنويا وما يصدر منها لا يتجاوز ٣٠٪ والباقي لتغطية الاحتياجات المحلية من الأسماك حيث يشكل الاصطياد السمكي التقليدي ٩٢٪ والباقي يذهب للاصطياد التجاري.واشار الى ان الحكومة عملت على تفعيل وتنشيط القطاع الزراعي وبخاصة الفواكه والخضروات الطازجة والحاصلات الزراعية النقدية مثل البن والعسل الطبيعي والقطن والصناعات الغذائية والصناعة التعدينية التي تعتمد على المواد الأولية المحلية لزيادة القيمة المضافة وزيادة وتوسع الصادرات اليمنية إلى الأسواق العربية والدولية لزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي والتشغيل والتوظيف بالإضافة إلى تفعيل السياسات الضريبية لزيادة الإيرادات غير النفطية وبخاصة تنفيذ قانون الضريبة العامة للمبيعات ورفع نسبة الضريبة إلى ١٠٪ وإلغاء الإعفاءات الضريبية وتطبيق الضريبة على شريحة واسعة وبصورة .

وفي نفس الصدد أكدت دراسة حديثة أن الإصلاح المالي بمختلف أوجهه (الموازنة العامة والإدارة المالية) يعتبر المقدمة والمدخل الأساسي لإجراء إصلاحات عامة وشاملة في مختلف المجالات وعليه يتوقف النجاح في جوانب الإصلاح الأخرى، حيث يشكل الإصلاح المالي قوة الدفع الأساسية لإحداث إصلاح إداري شامل، باعتباره متطلباً أساسياً ولازماً لبناء وإعادة بناء الإدارة الحكومية الكفؤة والفعالة. كما يعتبر الإصلاح المالي ضرورة حتمية لتوطين رؤوس الأموال الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة، فالموازنة هي عنصر الجذب لأي مستثمر أجنبي يرغب في استثمار أمواله في بلد أجنبي.

بفائدة ١,١٪ ولمدة خمس سنوات

صندوق النقد الدولي يوافق على منح مصر قرضا بقيمة ٤,٨ مليار دولار

■.. وافق صندوق النقد الدولي على منح مصر قرضا بقيمة ٤,٨٠٠ مليار دولار بفائدة تناهز ١,١٪ ويمتد القرض على خمس سنوات مع فترة سماح تصل إلى ٣٩ شهرا، أي أن القاهرة لن تشرع في دفع أقساط هذا الدين والفوائد المترتبة عليه إلا بعد انقضاء تلك المدة.

وقالت مصادر برئاسة الوزراء المصرية : إن مديرة الصندوق كرستين لاغارد التي تزور مصر اتفقت مع رئيس الحكومة هشام قنديل على التوقيع على اتفاقية القرض في نوفمبر المقبل.

وأضافت المصادر أن وفد الصندوق أبدى ارتياحا لخطة الحكومة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وأن هذا الارتياح كان وراء رفع قيمة القرض، حيث أن الحكومات المصرية السابقة كانت تتفاوض على قرض بقيمة ٣,٢٠٠ مليار دولار.

وصرح قنديل في تصريح صحفي بأن زيارة مديرة النقد الدولي تهدف لإظهار الدعم للاقتصاد المصري وبدء مفاوضات للاتفاق على القرض بنهاية العام أو في غضون شهرين أو حسب ما يسمح به الوقت، وأضاف المسؤول المصري أن شروط القرض تظل مقبولة.

وقال المتحدث باسم الرئاسة المصرية ياسر علي إنه تم خلال اجتماع الرئيس محمد مرسي أمس مع لاغارد تقديم طلب رسمي لنيل قرض بقيمة ٤,٨٠٠ مليار دولار.

وأكد مسؤول بصندوق النقد أيضا تقدم القاهرة بطلب الاستدانة، وصرحت مديرة النقد الدولي، أن تفاصيل وشروط القرض ما زالت قيد البحث، وأن فريقا من الصندوق سيجري مزيدا من المحادثات الخميس في القاهرة قبل العودة لواشنطن ثم التوجه إلى مصر مجددا لإجراء مباحثات إضافية.

رئيس مجموعة اليورو يعارض بشدة خروج اليونان من منطقة اليورو

■ ،،أكد جان كلود يونكر رئيس مجموعة اليورو أن تمديد برنامج تقليص العجز في ميزانية اليونان واحتمال تقديم مساعدة اضافية لها سيتوقفان على تقرير " ثلاثي" الدائنين وهم – الاتحاد الاوروبي والبنك المركزي الاوروبي وصندوق النقد الدولي. وقال يونكرالذي ترأس اجتماع وزراء مالية بلدان منطقة اليورو بعد لقاء انطونيس ساماراس رئيس وزراء اليونان "اما بصدد تمديد مواعيد البرنامج فيجب علي التأكيد على أن هذا يتوقف على تقرير"الترويكا" التي ستعود إلى اثينا في الاسابيع القادمة".

وأجاب يونكر عن سؤال صحفي بشأن احتمال تقديم حزمة ثالثة من المساعدات إلى اليونان أن هذا الأمر ستقرره " الترويكا" أيضا.

وكانت اليونان قد حصلت على حزمتين من المساعدات هما : ١١٠ مليارات يورو في عام ٢٠١٠م و١٣٠ مليار يورو في عام ٢٠١١م، كما سعى الدائنون إلى شطب ديون البلاد إلى المقرضين الخاصين والبالغة حوالي ١٠٠ مليار يورو.

وعارض رئيس مجموعة اليورو خروج اليونان من منطقة اليورو والذي قد يحدث في حالة ايقاف المساعدات الخارجية وضرورة تمويل إلتزاماتها على حساب طبع العملة الوطنية في ظروف اعلان العجز عن سداد الديون.

وقال يونكر " إنني أعارض بشدة خروج اليونان من منطقة اليورو. فهذا لن يساعد اليونان البتة وفي الوقت نفسه سيشكل خطرا بالغا على منطقة اليورو كلها". كما دعا السياسيين والمحللين الذين يتنبأون بخروج اليونان من منطقة اليورو إلى " إلتزام الصمت بقد ر أكبر". لكن من جانب آخر لم يستثن يونكر احتمال خروج اليونان من منطقة اليورو ووصف الوضع الراهن بأنه " الفرصة الأخيرة" من أجل حصول اليونان على حزمة أخيرة من المساعدات.

ويعلن الدائنون أن اليونان لن تحصل على حزمة مساعدات بمبلغ ٣١ مليار يورو اذا لم تقلص النفقات بمقدار ١١,٥ مليار يورو كما اشترط عليها مسبقا، بينما تطلب الحكومة اليونانية من جانبها تأجيل التقليص لمدة عامين، مشيرة إلى أن الركود اللاقتصادي أعمق مما كان يتوقع. وتقلص الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١م بحوالي ٧٪، وفي عام ٢٠١٢م قد يتجاوز التقلص نسبة ٧٪.

الشيخ حمد بن جاسم ينجح في شراء "تاونهاوس" في نيويورك مقابل ٤٧ مليون دولار

■ ،، نجح رئيس وزراء قطر، وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بعد فترة طويلة امتدت لأشهر أمضاها في البحث عن مسكن في مدينة نيويرك، بشراء منزل "تاونهاوس" مكون من ٥ طوابق، مقابل ٤٧ مليون دولار.

وبحسب موقع "نوفوستي" فإن الشيخ حمد أراد شراء شقتين محددتين في شارع ٥ أفينيو في المدينة الأمريكية تعودان للمليونيرة الغريبة الأطوار هيوغيتي كلارك مقابل ٣١.٥ مليون دولار لكنه لم يوفق في ذلك.

وقد شكل رفض المقيمين في العمارة الفاخرة لرغبة الشيخ القطري بدمج الشقتين عائقاً حال دون تحقيقه لهدفه. دفع ذلك الشيخ حمد إلى الالتفات لموقع آخر للسكن في "بنتهاوس" على الطوابق العلوية من ناطحة السحاب One57.

وأجريت محادثات بين الشيخ والمعنيين بالأمر لشراء المسكن الفاخر على الطابق الـ ٩٠ والمكون من طابقين يبلغ مجموع مساحتيهما ١٠٠٠ متر مربعاً تطل نوافذه على مانهاتن والحديقة المركزية، قُدرت قيمته بـ ١٠٠ مليون دولار، لكن لم يُكتب لهذه الصفقة النجاح بعد أن رأى الشيخ حمد بن جاسم أن مصعدين خاصين في المسكن غير كافيين ولا يلبيان الحاجة لتوفير إقامة مريحة لعائلته الكبيرة، التي تشمل زوجتين و١٥ ابناً. استمر البحث عن مسكن ملائم إلى أن تمكن رئيس الوزراء القطري من شراء "تاونهاوس" في مانهاتن تبلغ مساحته ٢٠٠٠ متر مربع.

مؤشرات اقتصادية

تراجع أسعار النفط إلى ما دون (١١٥) دولاراً للبرميل

■ ،، تراجعت أسعار النفط دون ١١٥ دولارا للبرميل أمس الجمعة، إذ ضغطت مؤشرات على ضعف الاقتصاد العالمي على آفاق الطلب بالرغم من أن عدة مخاوف في جانب العرض حدت من الخسائر.

ولا يزال النفط في سبيله لتحقيق مكاسب للأسبوع الرابع على التوالي بسبب انخفاض الصادرات الإيرانية وتراجع إمدادات بحر الشمال جراء أعمال صيانة ومخاطر توقف الإنتاج في خليج المكسيك بسبب سوء الأحوال الجوية.

وانخفض سعر مزيج النفط الخام برنت ٤٥ سنتا إلى ١١٤,٥٦ دولار للبرميل، مرتفعاً نحو ٠,٨٪ خلال الأسبوع، ونزل الخام لأمريكي الخفيف ٤٢ سنتا إلى ٩٥,٨٥ دولار للبرميل.

وقال كارستن فريتش المحلل لدى كومرتس بنك : "تراجع البورصات وضعف البيانات الاقتصادية من المناطق المستهلكة الرئيسية للنفط – الولايات المتحدة والصين وأوروبا– حد من ارتفاع أسعار النفط في الوقت الراهن."

تراجع أسعار المعادن النفيسة مع انتعاش الدولار

■ ،، تراجعت أسعار الذهب أمس الجمعة، إذ دفع انحسار الإقبال على الأصول التي تنطوي على مخاطر وارتفاع الدولار المستثمرين للبيع لجني الأرباح بعد ارتفاعات على مدى سبع جلسات إلى أعلى مستوى في أربعة أشهر ونصف الشهر ولكن ظلت الأسعار في طريقها لتسجيل أكبر زيادة أسبوعية منذ أوائل يونيو.

والبلاتين كذلك في طريقه لتسجيل ثاني زيادة أسبوعية قوية مرتفعا بنسبة ٥٪ في أسبوع وبنحو ٩٪ هذا الشهر بعد اندلاع العنف في منجم للبلاتين في جنوب أفريقيا.

وارتفع سعر الذهب في السوق الفورية بأكثر من ٣٪ هذا الأسبوع بعد أن أظهر محضر اجتماعات المجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي أن البنك المركزي من المرجح أن يبدأ جولة جديدة من إجراءات التحفيز الاقتصادي.

ونزل سعر الذهب في السوق الفورية ٠,٢٪ إلى ١٦٦٦,٤٩ دولار للأوقية (الأونصة)، ونزل سعر الذهب الأمريكي في العقود الآجلة تسليم ديسمبر ٣,٣٠ دولار إلى ١٦٦٩,٤٠ دولار للأوقية، ونزل سعر البلاتين ٠,١٪ إلى ١٥٣٦,٩٩ دولار للأوقية، وهبط سعر الفضة ٠,٣٪ إلى ٣٠,٤٢ دولار للأوقية، وتراجع سعر البلاديوم ١,٦٪ إلى ٦٣٩,٣٠ دولار للأوقية.

روسيا تلغي مشروعاً لإنشاء خطوط للقطار الفائق السرعة

■ ،، كشفت صحيفة فيدوموستي الروسية أن موسكو ألغت مشروعاً لإنشاء خطوط للقطار الفائق السرعة استعدادا لاحتضان مونديال ٢٠١٨م بسبب صعوبات مالية، وكان المشروع من بين المشاريع التي قدمها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من أجل الاستفادة من احتضان أضخم تظاهرة كروية عالمية لإنعاش بعض المناطق الروسية وتحقق مكاسب على المدى البعيد.

وكان مقررا أن يربط المشروع بين موسكو والعديد من المدن التي ستحتضن مباريات المونديال، على أن يشرع في أشغال المشروع بعد عام من الآن.

وذكرت الصحيفة أن إيغور شوفالوف، نائب رئيس الوزراء، وهو مكلف بتحضيرات المونديال، قال إن مد خطوط للقطارات الفائقة السرعة ليس بالأمر الضروري، وأنه يكفي بناء خطوط جديدة للقطارات العادية وتحديث الشبكة المتوفرة.

وأضاف مقرب من شوفالوف أن الأخير ذكر أنه "من غير المعقول التسرع بإنجاز مشروعات مكلفة في ظل أزمة اقتصادية عالمية".

ونقلت الصحيفة الاقتصادية، نقلا عن مصادر حكومية لم تحددها، أن مخصصات الإنفاق على توسيع شبكة خطوط السكك الحديدية غير متضمنة بالميزانية الاتحادية المقبلة أو برنامج طويل المدى يتعلق بشبكة سكك الحديد خلال فترة ٢٠١٣-٢٠١٥م، وتحاول روسيا التوفيق في إنفاقها على المنشآت الضرورية لاستضافة كأس العالم وأيضا الألعاب الأولمبية عام ٢٠١٤م، فضلا عن الألعاب الجامعية الدولية العام المقبل في كازان.

ولم يصدر تعقيب رسمي من شركة سكك الحديد المملوكة للدولة، على ما نشرته الصحيفة.

وأشارت الأخيرة إلى أن حكومة موسكو كانت ستتكفل بتوفير ٧٠٪ من تمويل المشروع الملغى، غير أنها لم تقدم أرقاما حول كلفة الإنجاز.

ويوجد في روسيا حاليا خطان للقطارات الفائقة السرعة أحدهما يربط بين موسكو وسان بطرسبورغ، والثاني بين العاصمة ومدينة نيجني نوفغورود بمنطقة الفولغا.

الصين تنجح في حفر (٣) آبار نفط جديدة في بحر الصين الجنوبي

■ ،، نجحت منصة "النفط البحرى ٩٨١"، المنصة الصينية الأولى المستخدمة لحفر آبار النفط والغاز الطبيعى فى أعماق البحار، نجحت فى حفر ٣ آبار نفطية فى بحر الصين الجنوبى منذ بدء أعمال الحفر فى بداية مايو من هذا العام.

هذا ما قاله مسؤول من الشركة الصينية للنفط البحرى، سنووك، فى منتدى تكنولوجيا مقام فى مدينة شانغهاي، (أكبر مركز صناعى وتجارى فى الصين)، مضيفا أن الشركة ستبنى المجموعة الثانية من المعدات الهامة لتنمية النفط البحري مثل المنصة والتى من المتوقع أن تدخل طور التشغيل مع حلول عام ٢٠١٥م.

يذكر أن بناء وتشغيل منصة " النفط البحرى ٩٨١ " يتميز بأهمية كبيرة بالنسبة للارتقاء بقدرة منافسة معدات الهندسة البحرية الصينية، ومن المتوقع أن تبلغ الاستثمارات الصينية فى تنمية النفط والغاز الطبيعى البحرى ٢٥٠ مليار يوان (الدولار الأمريكى الواحد يساوى حوالي ٦,٣ يوان)، خلال فترة الخطة الخمسية الثانية عشرة (٢٠١١ – ٢٠١٥م)، حيث سيزداد إنتاج النفط والغاز الطبيعى البحرى الصينى من ٥٠ مليون طن حاليا إلى ما يتراوح بين ١٠٠ مليون و١٢٠ مليون طن حينذاك، الأمر الذي يقدم حيزا كبيرا للغاية لتنمية صناعة معدات الهندسة البحرية.